

المركزة وترابط المجال في دولة الخلافة الإسلامية من التأسيس إلى نهاية العهد الأموي

(11-هـ132)

Concentration and Coherence of the Field in the Islamic State of the Caliphate from the Foundation to the End of the Umayyad Era(11-132 A.H)

محمد لطيف

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (تونس)

mohamed.ltaief1991@gmail.com

| المعلومات المقال | المخلص: |
|---|---|
| <p>تاريخ الارسل: 2022/01/16</p> <p>تاريخ القبول: 2022/03/15</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ مركز الحكم ✓ المجال الامبراطوري ✓ المشرق ✓ المغرب | <p>على الرغم من استنادها إلى هياكل إدارية قوية، فإن إمبراطورية الإسلام المبكر لم تكن بناءً متماسكا تتكامل فيه علاقة المركز بالأطراف بشكل واضح ومنظم كما هو الشأن بالنسبة لإمبراطورية الرومان أو غيرهم. فضلا عن انقسام الفضاء الامبراطوري إلى جناحين شرقي ومغربي، فقد تمتعت كل ولاية بقدر كبير من الاستقلالية المستمدة من وجود جهاز إداري جهوي ومن عدم وجود صيغة دقيقة بينها وبين الإدارة في المركز. وقد أفضت هذه الانقسامات صلب المجال الامبراطوري إلى تعاضد دور بعض الولايات الوسيطة كمصر والعراق باعتبار أنها باتت تشرف إداريا وسياسيا على مناطق شاسعة فتشكلت تبعا لذلك امبراطورية متعددة المراكز تفتقر إلى الترابط والانسجام.</p> |
| Article info | Abstract: |
| <p>Received: 16/01/2022</p> <p>Accepted: 15/03/2022</p> <p>Key words:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Governance Center ✓ Imperial area ✓ Orient ✓ Occident | <p>Although it was based on strong administrative structures, the empire of early Islam was not a coherent building in which the relationship of the center to the parties was integrated in a clear and organized way, as is the case with the empire of the Romans or others. In addition to the division of the imperial space into eastern and Maghreb wings, each province enjoyed a great deal of independence derived from the presence of a regional administrative apparatus and the absence of a precise formula between it and the administration in the center. These divisions, at the heart of the imperial sphere, led to the growing role of some intermediary states, such as Egypt and Iraq, as they became administratively and politically supervising vast areas, thus forming a multi-centered empire that lacks coherence and harmony.</p> |

لا ريب في أن صورة مجال امبراطوري ممرکز بشدة يشرف فيها الخليفة انطلاقا من المدينة أو من دمشق على دقائق الأمور فيما يتعلّق بحكم الأقاليم وتنظيم هياكلها وسكانها هي صورة تنطوي على عناصر كثيرة أسقطها الرواة المتأخرون المتأثرون بالأوضاع السائدة في زمنهم على عصر النبي ﷺ والخلافة الراشدة والعصر الأموي.

على أن هذه الصورة تتضمن بعض الترسبات الجديرة بالتحليل ذلك أن مؤسسات الحكم والتسيير ومن ثمة بنية الدولة نفسها قد عرفت تطورا هائلا أيام الحكم الأموي وذلك تحت تأثير نزعة قوية لمركزة السلطة وتوجيهها نحو سلالة بعينها. وقد أظهر بعض الخلفاء كعمر بن الخطاب (13-23هـ) ثم خلفاء بني أمية كمعاوية بن أبي سفيان (41-60هـ) وعبد الملك بن مروان (65-86هـ) ومن بعده ابنه الوليد (86-96هـ) قدرة وموهبة في تسيير الفضاء الإمبراطوري والحفاظ على تماسكه بل وتوسيعه بشكل مستمر. لكن تسيير رقعة دولة هي الأكثر شساعة في العالم القديم لم يكن بالأمر اليسير على الرغم من أن هياكل التسيير والحكم في المركز وفي الولايات نضجت بشكل كبير فالمشكلة الأساسية الذي ظل قائما هو عدم توصل المسلمين إلى بناء مجال امبراطوري متماسك وبالتالي إرساء علاقة قوية وواضحة الأسس بين مركز المجال الإسلامي وأطرافه. وقد حدت هذه العلاقة مصير دولة الإسلام لأنها غذت الخصوصيات المحلية وساهمت في منح كل ولاية شخصيتها السياسية المستقلة إلى حد بعيد.

يهدف هذا العمل إلى دراسة قضية المركزية في دولة الخلفاء الراشدين ودولة بني أمية من خلال مقارنتها بأهم الهياكل الإمبراطورية القديمة التي ورث عنها المسلمون المجال والقسم الأكبر من نظم الحكم. كما يرمي عملنا إلى تبين طبيعة العلاقة بين الجناحين الشرقي والمغاربي للمجال الإسلامي فضلا عن دراسة دور الولايات الكبرى في عملية التسيير وتبين مدى تكامل الإدارة في المركز مع الإدارة في الولايات.

فماهي أبعاد المركز في إمبراطورية الإسلام المبكر؟ وأي علاقة بين الجناحين الشرقي والغربي للمجال الإسلامي؟ وأي دور للولايات الوسيطة وللهاكل الإدارية في إرساء هذه المركزة السياسية؟

1. قضية المركزية في دولة الخلافة الراشدة والدولة الأموية

لا تتضح علاقة المركز بالأطراف في الإمبراطورية الإسلامية في جوانبها السياسية والمؤسسية إلا في العهد الأموي تقريبا وذلك لأن الأمويين اتخذوا من الشام دار لملكهم وحاولوا ربط الهياكل الإدارية في الولايات بالمؤسسات-الأمم في هذا الإقليم جاعلين منه نواة البناء السياسي والعسكري والإداري برمته. والواقع بأن الأمور لم تتبلور ولم تتضح بنفس هذه الكيفية خلال عهد الخلفاء الأوائل نظرا لأن الحجاز لم يضطلع بدور الإقليم - المركز وربما لم يكن مؤهلا للقيام بهذا الدور لأسباب اقتصادية وبشرية أيضا¹. بيد أن علاقة المركز بالأطراف ليست قضية روابط سياسية وتشابك الهياكل الإدارية والمؤسسات فحسب بل هي خاضعة لعوامل متعدّدة أخرى.

فقد حدّدت توجّهات بعض الخلفاء وسعيهم إلى إنشاء حكم قويّ مركز طبيعيّة علاقة الولايات بالمركز كما تأثّرت هذه العلاقة بشخصيّة ونفوذ الولاة والعمال الموجودين على رأس هذه الولايات وبتطلعاتهم الخاصّة ويمدى نجاحهم في تكوين شبكة علاقات قويّة أهّلتهم للتمتّع بشيء من الاستقلاليّة عن الخلافة. وفضلا عمّا تقدّم، فقد حدّد العامل الجغرافيّ شكل هذه الرّوابط إذ أن علاقة الخلافة بولايات المشرق كالعراق ومصر التي اعتبرت مراكز النّقل السّياسيّ لدولة الإسلام اختلفت إلى حدّ بعيد عن علاقتها بالولايات الطّرفيّة كإفريقيّة والأندلس حيث ظهرت نزعات استقلاليّة مبكّرة بحكم البعد عن مركز الحكم. لماذا لم يتوصّل المسلمون إلى بناء مجال تتكامل فيها علاقة المركز بالأطراف بشكل جليّ؟

يردّ هذا الأمر إلى عوامل عديدة. فمن جهة، حال فشل المسلمين في بناء فضاء إمبراطوريّ متناسق² دون تشكل مجال مهيكّل ذلك أن الدولة الإسلاميّة الأولى كانت ثمرة توسّعات تمّت كلّ منها بشكل يكاد يكون منفصلا عن البقية. وقد كان لكل منطقة فاتحوها وهو ما عزّز الشعور بالخصوصيّة وساهم في انطواء كل ولاية على نفسها رغم الروابط المؤسّساتيّة بالخلافة كما ذكرنا. ومن جهة أخرى، تفسّر هذه القضية بعدم احتكام المسلمين إلى نموذج تسييري أو تنظيمي موحد يمتدّ من ربط المركز بالأطراف بشكل قويم وذلك على عكس أمم أخرى. فمن قبل، تمكّن الرومان بفضل التمدين المكثّف والرّومنة الثقافيّة التي كانت آليّة حكم في نهاية المطاف من هيكلّة الفضاء الإمبراطوريّ الشاسع الذي حكموه.

وبالرغم من أن الشعور بالخصوصيّة الإقليميّة كانت تطفو في بعض الولايات التي لها شعور بالذاتية مثل إفريقيّا، فقد كان الجهاز الحضري قادرا على حفظ تماسك الفضاء الإمبراطوريّ وكبح نزعات الاستقلاليّة. وفضلا عن ذلك، فإن الولاة الرومان لم يتمتعوا بنفس القدر من السلطة والنفوذ اللّذين نالهما الولاة المسلمون سواء في عهد الخلفاء الراشدين أو في العهد الأموي. ففيما كان الوالي الروماني موظفًا تقريبا له صلاحيّات محدودة ومضبوطة - وهو فضلا عن ذلك واقع تحت ضغط الأرسقراطيات الرومانيّة أو المترومنة - كان الولاة المسلمون حكّاما شبه مستقلين على رأس ولايات ممتدّة وغنيّة وهم بعد يجمعون بين الوظائف الإداريّة والعسكريّة وحتىّ الدينيّة³. فوال كموسى بن نصير حكم قرابة شطر المجال الإسلاميّ وخاض بمبادرات شخصيّة مغامرة فتح أجزاء من المغرب وكذلك الأندلس⁴ ومن قبله طرح عبد العزيز بن مروان نفسه صنوا للخليفة وحكم معه الجناح المغربيّ للدولة.

والواقع أننا لا نقع تقريبا على أمثلة مشابهة في الإمبراطوريّة الرومانيّة خصوصا وأن تقسيم الولايات عند الرومان كان تقسيما ترابيا دقيقا وهو ما يعني أن مجال نفوذ الوالي كان محدّدا ومعروفا سلفا كما أن مدّة حكمه كانت قصيرة وهو ما يحول بينه وبين تكوين شبكة من الحلفاء والمواليّ تساعده على توطيد حكمه أو التطلّع للاستقلال وذلك على عكس الولاة في الدولة الإسلاميّة اللّذين كان تعيينهم وعزلهم غير خاضعين لصيغة واضحة. على أن الظاهرة الملفتة الأخرى بالنسبة للدولة الإسلاميّة تتمثل في ظهور ما يمكن تسميته بأسر أو سلالات أميريّة في بعض الولايات الطرفيّة تمكّنت من تحويل خطّة الوالي إلى خطّة وراثيّة تقريبا وهو أمر

ظهر أيام الأمويين وتبلور بشكل أكثر وضوحا في عصر بني العباس⁵. فضلا على كون هذا الأمر يقيم الدليل على مدى تفكك المجال الإمبراطوري الإسلامي، فهو يعكس بنفس القدر مدى تفوق الأطراف على المركز منذ فترة مبكرة وذلك رغم ارتباط هذه السلالات ارتباطا وثيقا بالخلافة باعتبار أن شرفها هو غالبا شرف وظيفي مستمد من الخطط التي شغلها أفرادها في الإدارة أو في الجيش. والواقع أننا قلّما نقع على وضعيّة مماثلة في الإمبراطورية الرومانية وهو ما جعل سلطة الوالي محدودة مهما كانت أهمية الولاية وثراؤها وامتدادها.

لنقارن الأمور في الإمبراطورية الفارسية القديمة: لم يكن للفرس سادة الشرق القديم بدورهم حكم مركزي قوي سوى في إيران التاريخية التي كانت تمثل العمق السياسي لإمبراطوريتهم. وقد كانت هياكل الحكم في الولايات مستندة على تنظيم شبه إقطاعي حظيت فيه الأرستقراطية الفارسية بدور الوسيط بين العرش الفارسي وجمهور المحكومين في أطراف الإمبراطورية.

على الرغم من عدم احتكام الفرس إلى نظم دقيقة مثل الرومان فيما يخص ترتيب علاقة العرش بالحكام في الولايات، فقد حال بقاء الأرستقراطية الفارسية كطبقة متميزة عن الرعيّة في أنحاء الإمبراطورية وعدم ذوبانها في المجتمعات المحلية فضلا عن الارتباط الوثيق بين الأسر النبيلة في الجهات والبلاط الفارسي دون بروز النزعات الجهوية والرغبة في الاستقلال وهو ما مكّن من الحفاظ نسبيا على تماسك الإمبراطورية. ومن هذه الجهة، يمكن مقارنة الفرس بالعرب المسلمين باعتبار أن التصور التسييري للفتاحين قام على فكرة الحفاظ على تماسك المجموعات العربية والحيلولة دون امتزاجها في المجتمعات المحليّة.

لكن على عكس الفرس، فإن النزعات الجهوية والشعور بالخصوصية المحلية قوي بشكل كبير لدى هذه المجموعات، خصوصا لدى الجيل الثاني من أبناء الفتاحين. ويردّ هذا الاختلاف إلى كون السيطرة الفارسية لم ترتبط بهجرات جماعية وتوطن للعنصر الفارسي في المناطق التي تم إخضاعها ومن ثمة فإنه لم يكن للنبلاء الفرس أن يشكلوا حكما قويا مستقلا باعتبار أنه لم يكن لهم سند كبير وكانوا يستندون غالبا إلى حاميات صغيرة أدمجت فيها عدّة عناصر محليّة عبر وساطة الدهاقين والمرابذة⁶ وذلك لأن الفرس الأقحاح كانوا أقلية.

أما السيطرة الإسلامية فقد كانت وليدة هجرات جماعية جعلت من العرب بمثابة جاليات استيطانية بدقيق المعنى. وقد كانت هذه المجموعات قادرة بحكم اعتدادها وشعور بالتفوق والغلبة العسكرية والسياسية قادرة على تسيير شؤونها في الولايات الطرفية خاصّة دون كبير ارتباط بالخلافة في المشرق وقد وجد فيها بعض الولاة دعما حقيقيا وحزما سياسيا لحكمهم. وقد أصبحت هذه القوى المحليّة في أواخر العصر الأموي قادرة على عزل الوالي وتنصيب آخر بشكل توافقي ودون الرجوع إلى الخلافة التي اكتفت غالبا بتقديم تزكيتها فحسب.

لكن نجاعة التنظيم الروماني فيما يخص علاقة مركز الإمبراطورية بأطرافها مقارنة بالتنظيم الفارسي أو الإسلامي يردّ أيضا إلى كون الرومان قد تمكنوا من تحويل الولايات التي حكموها إلى مجالات منظّمة بالهياكل الزراعية وبالمدن وهو ما حافظ على تماسك هذه الولايات وانسجامها. أما في الولايات الفارسية والإسلامية فإن

الظاهرة المدينة ظلت باهتة ومفككة بل أن ضغط عالم الأرياف والبوادي ظل قويا على المدن والأمصار التي كانت مراكز ضامرة للحكم وللتسيير وسط أرخبيل من القرويين والبدو.

لكن على عكس الفرس الذين لم يكونوا مهتمين كثيرا بتوحيد الشعوب التي كانت خاضعة لهم ثقافيا وحضاريا⁷، فإن المسلمين والرومان راعوا كثيرا هذا الأمر. وقد كان الإسلام قابلا للتكيف مع الخصوصيات المحلية لغير الغرب وهو ما وقع مع البربر في الغرب الإسلامي ومع العنصر الإيراني فأصبح من ثمة عاملا من عوامل تشكّل الخصوصيات المحلية التي مزجت بين الإرث الوطني القديم والمعطى الديني الإسلامي. أما الرومنة فقد كانت نظاما سياسيا وثقافيا دقيقا مكن من دمج الشعوب التي وقع إخضاعها ضمن نموذج موحد يجعل من النظم في الولايات والمجتمعات المترومة امتداد حيا للنظم ونمط العيش في روما. ولئن تسرب شعور معين بالخصوصية لاحقا تحت تأثير تغلغل المسيحية في المجتمعات المحلية وقوة الكنيسة في بعض الولايات المتمتعة بشخصية حضارية تليدة، فقد ظلّ العالم الروماني موحدًا ومتمايزًا إلى حدّ كبير عما اعتبره الرومان أمما برابرية وظلّت الإمبراطورية من ثمة متماسكة سياسيا.

لم تكن قوى التوحيد الديني والثقافي فضلا عن قوة المؤسسات والهياكل الإدارية قادرة على حفظ تماسك الإمبراطورية الإسلامية وانسجامها. لذلك فقد تمّ حكم الفضاء الإمبراطوري الإسلامي وفقا لتصور مختلف إلى حدّ بعيد فكانت الإمبراطورية متعدّدة المراكز فضلا على أن بعض الولايات لعبت دور مراكز-وسيطه بين المشرق والمغرب.

2. المشرق والمغرب

مثل فتح المنطقة الواقعة غرب مصر مغامرة حقيقة بالنسبة للمسلمين⁸. بيد أنه بعد استكمال فتح إفريقية والمغرب والأندلس، بات من الواضح أن المجال الإمبراطوري الإسلامي باتت بجناحين شرقي وغربي وهو أمر كانت له انعكاسات سياسية وإدارية عميقة على مصير البناء الآخذ في التشكل وعلى انسجامه. والواقع أنه كان للخلفاء في المشرق وعي بخصوصية الأوضاع في ما بات يعرف بالغرب الإسلامي⁹ وأتته من الضروري اعتماد صيغ مختلفة لتسييرها أو على الأقل لإشراف عليها. فهذه المنطقة بعيدة جدًا عن الخلافة في المشرق وهي تقع خارج المواطن التاريخية للعرب وهو ما أخر فتحها الذي تطلّب من المسلمين مجهودات استثنائية وجهدا لا يني. فضلا عن ذلك، فإن المسلمين اصطدموا بنتائيه حضارية كادت أن تضع على المحكّ كلّ ما بذلوه من مجهودات إذ أنّه فضلا على كون ما يسمّيه المؤرّخون المحدثون بشمال إفريقيا وحتى الأندلس هو موطن قديم للرومنة ومجالا فيه ترسّبات لهياكل اقتصادية وإدارية حافظت على شيء من التماسك، فقد كانت أيضا منطقة مفتوحة على المدّ القبلي وعلى تأثيرات البداوة وهو أمر لم يواجهه الفاتحون إلا في بلادهم هم التي عرفوها عن كثب وقد مكنتهم الروابط الثقافية والتاريخية من تجاوز العراقيل التي طرحها هذا الأمر.

أما في بلاد المغرب، فقد كان عالم القبائل مقاوما¹⁰ وأكثر تماسكا من بلاد العرب الذين كان غالبيتهم من البدو فقد انتظم البربر منذ زمن في ممالك متأثرين بالنظم الرومانية والبيزنطية كما اخترقت المسيحية البوادي والقرى وخفقت إلى حدّ معين من واقع الانقسام الذي كان سائدا بين القبائل. ويضاف إلى ذلك أن أجزاء هامة من الغرب الإسلامي كانت مناطق غنية لتوفر قاعدة زراعية هامة رغم تراجعها منذ أواخر العهد البيزنطي وهو ما يعني أنه كانت لقاطنيها وخصوصا البربر منهم القدرة والآليات للمقاومة. ومن ثمّة فإنّ ظهور العرب بمظهر الأقلية في هذه الأصقاع طرح إشكالية حقيقية ذلك أنه بالرغم من سعيهم إلى الحفاظ على تماسكهم كعنصر فاتح وتمايزهم عن جمهور البربر وبقايا الروم والأفارقة فإنّ السيادة العربية لم تكن محسوسة بشكل كبير في هذه الأصقاع، ربّما باستثناء إفريقية التي كانت مجالا منتظما بعيدا عن تأثيرات المدار البربري الصميم¹¹.

وبناء على ما تقدّم، يتضح أنّه لم يكن بوسع الخلافة أن تشرف مباشرة على هذه المنطقة الشاسعة ذات الخصوصية لذلك فقد ظلّ الغرب الإسلامي واقعا تحت نظر مصر¹² تلك الولاية الوسيطة بين المشرق والمغرب. وقد برز الدور المحوري لمصر منذ الفتح لكنه تجلي بشكل أكثر وضوحا أيام الأمويين الذين عهدوا بحكم هذه الولاية الهامة إلى ثقافتهم وصنائعهم¹³.

ومن ثمّة فقد تبلورت ثنائية مشرق/ مغرب لتحمل تدريجيا دلالة مؤسسية. ففي عهد والي عبد العزيز بن مروان بات والي مصر حاكم الجناح الغربي للإمبراطورية وطرح نفسه صنوا لأخيه الخليفة عبد الملك بن مروان¹⁴ الذي بات حكمه واقعا عمليا على الجزء الشرقي من الفضاء الإمبراطوري. وقد كان والي مصر يتصرّف بمطلق الحرية فيما يخصّ تعيين العمّال والقادة وكذلك الجباية والغنائم¹⁵ فيما بات واضحا بأن الخلافة عاجزة عن استرجاع زمام المبادرة رغم نزعة المركزة القوية التي رافقت حكم عبد الملك بن مروان. والواقع أن انشطار الفضاء الإمبراطوري وضع نواة التنظيم الإداري الذي تبلور لاحقا والقائم على ديوان المشرق الذي يشرف على الولايات الشرقية مقابل ديوان المغرب الذي يتولّى ضبط الأمور في الولايات الغربية كما ذكرنا آنفا. لقد أدّت هذه الثنائية إلى بروز مركزيّة مزدوجة داخل الفضاء الإمبراطوري بيد أنّها لم تقض إلى التوازن بين جناحيه اللذين كانا بمثابة عالمين متباعدين إلى حدّ ما. وقد تحوّلت هذه المركزيات الإقليمية إلى شعور حقيقي بالاختلاف بين عرب المشرق وعرب إفريقية والمغرب والأندلس وهو أمر حدّد طبيعة علاقة هذه الولايات الطرفية بالخلافة المركزيّة والتقلّبات السياسيّة التي عرفتھا.

لكنّ انقسام الفضاء الإمبراطوري قد عزّز بلا ريب دور مصر كوسيط بين المشرق والمغرب وكجسر اتصال بينهما. على أنه دور أمر اضطلعت به أيضا ولايات أخرى ساهمت في ربط أجزاء هذا البناء والمركز بالأطراف.

3. الولايات - المراكز الوسيطة

تنطبق هذه الوضعية على مصر والعراق بالأساس وذلك لأنهما ولايتان تشرفان على فضاء واسع بقي زمنا واقعا تحت نفوذهما السياسي والمعنوي.

كانت مصر قلب دار الإسلام وجسر الاتصال بين المشرق والمغرب لذلك فقد كان دورها محوريًا في تسيير الجزء الغربي من الفضاء الإمبراطوري. وقد ظهر دور مصر كوسيط على المستويين العسكري والسياسي، ففضلا على كون جيوش فتح إفريقية والمغرب ظلّت تتطلق منها قبل تأسيس القيروان في 50هـ وإضافة إلى كون الإمدادات العسكرية المرسلّة إلى المنطقة كانت تمرّ عبرها¹⁶ فقد كان يقع على عاتق والي مصر تعيين الولاة والعَمّال على في مختلف أجزاء الغرب الإسلامي¹⁷ وهي وضعيّة استمرّت إلى حدود 86هـ¹⁸.

على أن الخلافة لم تكن دائما تنظر بعين الرضا إلى وساطة مصر والدور المحوري لواليها في تقرير مصير شطر الإمبراطورية تقريبا. لذلك وبمبادرة جسورة من الوليد بن عبد الملك، نُزعت إفريقية والمغرب عن مجال نفوذ والي مصر وأصبحت ولاية مستقلة وهو ما أدى إلى تحجيم دور مصر في الإشراف على الجناح الغربي للإمبراطورية¹⁹. وتوحي مساعي الوليد بمدى تخوّف الخلافة من نزعات الاستقلال المرتكزة الآن على المبدأ السلافي فقد كان عبد الملك متحفزا على تعاضد دور أخيه عبد العزيز من قبل وبنفس القدر كان الوليد متحفزا على أن يواصل عمّه عبد الله تسيير الجناح الغربي للدولة فقطعها عنه كما تقول الروايات²⁰. وقد استبدل الخليفة الآلية القديمة بالاعتماد على رجل من صنائع بني أمية وهو موسى بن نصير، مانحا إيّاه سلطة واسعة ونفوذا لم ينله غيره من الولاة²¹.

لا ريب في أنّ الإجراء الذي اتخذته الوليد كانت له انعكاسات هامة على المدى المتوسط والبعيد بالنسبة لكامل الجناح الغربي للإمبراطورية إذ أنّه زاد عمليًا من الهوة بين الخلافة في المشرق وهذه الولاية الطرفية التي تمّ إخضاعها بالكاد للحكم الإسلامي. وقد انتقلت المركزية السياسية تبعا لهذا الانفصال إلى إفريقية وتحديدا إلى القيروان التي باتت دار ملك بلاد المغرب وهو ما فتح لهذه الولاية إمكانية الإقلاع بجناحيها وعزّز شعور "عربها" بالذاتية والافتقار. وقد نهضت إفريقية بعبء الإشراف على الفضاء المغاربي الممتدّ واضحت هي الأخرى مركزا وسيطا ثانويًا بين المشرق والمغرب خصوصا وأنّ الوضع القانوني للأندلس لم تتضح حتى أواخر الحكم الأموي²².

أمّا ولاية العراق فقد كانت وضعيتها مختلفة. فلئن كانت هي الأخرى تلعب دور الوساطة بين عمق المجال السياسي الإسلامي والتراب الإيراني القديم وبلاد ما وراء النهر والتي ظلّت مناطق توسّعات مستمرة²³، فإنّ هذه الولاية كانت تمثّل مركز ثقل قديم للوجود العربي ومن ثمة فإنّ العرب لم يكونوا مجرد جاليات استيطانية في هذه الولاية. وقد استفادت العراق من عدم وضوح الوضع القانوني لمناطق الشرق وبلاد ما وراء النهر وهو ما جعل فضاء شاسعا تحت إشراف ولايتها²⁴.

بيد أن هذه المقومات زادت من وزن ومركزية العراق الذي مثّل قلب المأثرة العسكرية الإسلامية والذي كان فضلا عن ذلك ولاية غنيّة لها قاعدة زراعية هامة وأدى إلى بروز شعور قوي بالخصوصية لدى المجموعات العربية التي نالت أمجادها من مجهوداتها العسكرية وأسبقيتها في الجهاد²⁵. وقد واصل سكان الكوفة والبصرة توسيع المجال الحيوي لهذه الولاية بإيعاز من عمر بن الخطّاب الذي لم يبد تحفّزا على الانسحاق في بلاد ما

وراء النهر²⁶ رغم أنها منطقة قصية وذلك على العكس من تحفظه على التوغل غربا نحو مصر وما يليها من المناطق. وقد تسابق أهل المصريين من أجل إلحاق هذه المناطق مما دفع عمرا إلى تعديل الفتوح بينهما²⁷. ومن ثمة فإن قوة الحضور العربي في العراق جعل مركزيته محسوسة ودوره هاما في الحفاظ على المناطق الطرفية في أقصى الشرق والتي ظلت حركات المقاومة للهيمنة الإسلامية بها نشيطة.

ولم يكن الأمويون مرتاحين كثيرا لهذه المركزية التي تمتع بها العراق باعتبار أنه مثل مستقر معارضهم من خوارج وشيعة فضلا عن تعدد الانتفاضات التي اندلعت في هذه الولاية في مناسبات عديدة. لكن باعتبار أن هذه الولاية لم تكن طرفية مثل إفريقية أو الأندلس، فقد كان يمكن اللجوء إلى الآليات التقليدية المتمثلة في حسن اختيار الولاة وإسناد الحكم المحلي بحزام الأشراف والوجهاء²⁸. على أنه بعد ثورة ابن الأشعث²⁹ والنتائج الخطيرة المترتبة عنها، تيقن الأمويون بأن هذه الآليات لم تعد كافية لوحدها للإشراف على هذه الولاية وأنه يجدر الحد من المركزية التي تتمتع به. لذلك، تم تأسيس مدينة واسط التي عبرت في نهاية المطاف عن رغبة في ترسيخ الإشراف المباشر للشام على العراق ومجاله³⁰.

ويتضح بذلك أن صيرورة ترتيب التقسيمات الإدارية للولايات الإسلامية يعكس مسار تفكك المجال الإمبراطوري وظهور مركزيات محدودة أخذت تضيق تدريجيا لتصبح كل ولاية كيانا مستقلا بذاته لا يكاد يرتبط بالخلافة إلا معنويًا وبقدر نجاح هذه الأخيرة في فرض سطوتها وحضورها. ولا مرأى في أن المساعي الأموية لإعادة فرض الإشراف المباشر للخلافة على الولايات تعبر عن نزعة حقيقية لمركزية الحكم. وقد اتخذت هذه المساعي عدة أشكال لكنها ظلت على وجه العموم متعثرة ولم تمكن من الحفاظ على تناسق المجال الإمبراطوري وانسجامه إلا بشكل ظرفي.

4. الإدارة في المركز والإدارة في الولايات: أوجه التكامل

بذل الأمويون جهودا كبيرة لبناء إدارة تؤمن الترابط بين مركز الحكم في الشام من ناحية والولايات في المشرق والمغرب من ناحية أخرى. لذلك، فقد كان لكل ديوان أو إدارة في المركز نظير في الولايات يتولى تسيير الأمور على نطاق الولاية وهو واقع نظريًا تحت إشراف الدواوين المركزية في دمشق³¹. وقد كان هذا التنظيم ناجعا إلى حد ما لكنه لم يفض إلى مركزية الحكم والتسيير بقدر ما منح للولايات شخصيتها الإدارية الخاصة وأعطى القائمين عليها من ثمة هامشا كبير من الاستقلالية³².

على أن بعض أجهزة هذه الإدارة أمنت بشكل جيد الارتباط بين الخلافة والولايات حتى الطرفية والقصية منها ونقص على وجه الخصوص ديوان البريد الذي كان عبارة عن جهاز استعلامات ونقل للأخبار على نطاق كامل الإمبراطورية³³ وأيضا جهازا مكلفا بالتجسس³⁴. وتتأتى قوة هذا الجهاز غالبا من كونه يشتغل بشكل شبه مستقل عن الوالي ذلك أنه كان مكلفا بمراقبته هو وعماله وبتقديم تقارير دورية عنهم للخلافة³⁵. وقد حرص الأمويون على تعيين شخصيات مقربة منهم وليس لها ارتباط بالوالي أو بالقوى القبلية على رأس هذه

الدواوين الفرعية حتى يضمنوا ولاءها المباشر لهم³⁶. لذلك فقد كانت علاقة الوالي بصاحب ديوان البريد متوترة غالبا تشوبها الريبة المتبادلة وهو ما حقق الكثير من المنافع بالنسبة للخلافة.

أما بقية الدواوين كديوان الخراج والجند وبدرجة أقل ديوان الرسائل فإنه لا يظهر تنسيق كبير بين نواتها في المركز وامتداداتها في الولايات خصوصا في أواخر العصر الأموي عندما سادت الاضطرابات في أنحاء متعددة من الإمبراطورية. وقد كان الولاة يشرفون بنزعة مركزية جلية على هذه الدواوين فضلا عن بقية الهياكل الإدارية من شرط وحرس³⁷ ويراقبون عن كثب الأمور في ولاياتهم³⁸.

لقد استمد الولاة قدرا كبيرا من نفوذهم وسلطتهم - ومن ثمة استقلاليتهم النسبية عن الخلافة - من نضج الإدارة وهياكل التسيير في الولايات. ولم يقتصر هذا التطور في حقيقة الأمر على الولايات الكبيرة في المشرق كالعراق أو مصر بل شمل أيضا الولايات الطرفية التي ألحق بعضها بشكل متأخر نسبيا مثل إفريقية والأندلس وخراسان.

على أن قوة هذه الهياكل وما بلغت من نضج لا يردان إلى الجهود التي بذلها المسلمون في تطويرها وتعهدها فحسب بل يفسران أيضا بأهمية ووزن الموارث الإدارية والتنظيمية التي وجدوها وواصلوا استعمالها وقد كانت هذه الموارث أكثر ترسخا في الولايات التي كانت سابقا جزءا من الإمبراطورية الرومانية ثم وبدرجة أقل البيزنطية. لذلك فقد حافظت بعض هذه المناطق على انتظامها وتماسكها وذلك لوجود ترسبات تنظيم قديم وناجع وهو ما مكّنها من تعزيز مركزيتها السياسية ومن أن تخطو خطوات كبيرة نحو الانفصال عن ولايات أخرى كبيرة وحتى عن الخلافة نفسها. لقد كانت تلك حال إفريقية وريثة التقاليد الإدارية الرومانية - البيزنطية³⁹ والتي استطاعت أن تنتزع استقلالها عن مصر وأن تشرف على تسيير كامل منطقة الغرب الإسلامي قبل أن تظهر بها أولى التطلعات الجدية للانتزاع بالحكم.

لم يتمكن بنو أمية، بالرغم من الجهود التي بذلوها لتكوين نسيج إداري متشابك ممتد على كامل الفضاء الإمبراطوري، من ترسيخ المركزية السياسية التامة لبلاد الشام وذلك لأن تطور هياكل الإدارة عزز ذاتية كل ولاية واستقلاليتها. لذلك، فقد بدت كل ولاية كمركز في حد ذاته إذ تم تسيير الأمور بها بعيدا عن أعين الخلافة وتوجيهاتها في غالب الأحيان.

خاتمة

يتضح من خلال ما تقدم أنه بالرغم مما بلغته الإدارة ومؤسسات الحكم من نضج فإن المسلمين لم يتوصلوا إلى بناء مجال إمبراطوري متماسك بل أنه يرد إلى ما بلغته الإدارة والدواوين في الولايات تنامي النزعات الاستقلالية باعتبار أنه لكل ولاية شخصيتها الإدارية - السياسية وسيورها الداخلي دون تدخل مباشر من الخلافة. ومن ثمة فقد باتت الدولة الإسلامية متعددة المراكز تحظى فيها كل ولاية بقدر كبير من الاستقلالية عن الخلافة. وقد كان للولاة وأعاونهم من العمال هامش كبير للحكم في الولايات وكان نفوذهم أكثر أهمية في الولايات القصية الواقعة في أطراف الإمبراطورية. ولئن لم تكن الخلافة راضية كل الرضا عن هذه الاستقلالية

فإنها لم تكن قادرة دائما على التدخل خصوصا وأن أطراف أخرى كثيرة باتت مؤثرة في اختيار الولاة وتنصيبهم وهي القوى المحلية في الولايات وفي مقدمتها الأرستقراطيات العربية التي كانت تشكل الحزام السياسي للحكم. لقد كانت الدولة الإسلامية على الرغم من أنها بلغت ذروة توسعها أيام الأمويين مخترقة بقوى التفكك والتمايز. وقد تفجرت في أواخر العهد الأموي تناقضات عديدة أفضت إلى تصدع هذا البناء في 132هـ.

الهوامش:

- 1 لم يتمتع الحجاز بدور مركز السلطة الإسلامية بالمعنى الدقيق للكلمة إلا في عهد الرسول ﷺ وسلم ومن بعده خلافة أبي بكر القصيرة في الزمن والتي تطابقت مع مواجهة الردة. أما في عهد عمر وعثمان فإن كل الثقل العسكري والاقتصادي للإمبراطورية بات موجودا في الولايات وأساسا في العراق والشام ومصر. وقد نزحت أعداد كبيرة من عرب الحجاز نحو الأمصار وهاجرت إلى الولايات الكبيرة خصوصا في إطار الإمدادات. وعلى أيام الأمويين، فقد الحجاز كل تأثير سياسي اللهم باستثناء التجربة الزبيرية وقد تحول ثقلها بعد إلى العراق كما هو معلوم.
- 2 هشام جعيط، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة بيروت، ط4، بيروت، 2000، ص310.
- 3 الكندي أبو عمر محمد بن يوسف (توفي بعد 300هـ)، كتاب الولاة وكتاب القضاة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد الزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، ص32 - 33 وص49.
- 4 الكندي أبو عمر محمد بن يوسف، المصدر السابق، ص42؛ ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي (ت695هـ/1295م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج. س.، كولان وليفي بروفنسال، دار العربية للكتاب، ط3، بيروت 1983، ج1، ص41-42.
- 5 ظهرت هذه النزعة الأسروية بصفة مبكرة في بلاد المغرب مع موسى بن نصير وبنيه ثم مع المهالبة لاحقا في الفترة العباسية قبل أن تتطور الصيغة مع الأغلبية الذين باتت استقلاليتهم محل رضا الخلافة نفسها. وفي المشرق أيضا ظهرت بعض الأسر التي توارثت الحكم في الولايات كآل زياد بن أبيه. إن بروز هذه الأسر الأميرية إنما يدل على حجم تفوق الأطراف على المركز في الإمبراطورية الإسلامية وهو يبين أن الصورة الرتيبة لمجال امبراطوري يحكمه الخليفة ويشرف على دقائق الأمور في ولاياته هي صورة مغلوطة غالبا، نابعة من إسقاطات الرواة والإخباريين المتأخرين.
- 6 هشام جعيط، الكوفة: نشأة المدينة العربية الإسلامية، دار الطليعة، ط2، بيروت، 1993، ص61؛ محمد عبد الحّي شعبان، صدر الإسلام والدولة الأموية، 600-750م (132هـ)، بيروت، 1987، ص61؛ لطيف محمد، الهوية المجالية وأثرها على مسيرة الأحنف بن قيس وسيرته، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، إشراف د. حياة عامو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، ص96.
- 7 هشام جعيط، أوروبا والإسلام، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1978، ص68.
- 8 ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص8 وما بعدها؛ ابن عبد الحكم، أبو محمد عبد الله (ت257هـ/871م)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد صبيح، دار الفكر - بيروت - 1416هـ/1996م، ص116؛ الكندي أبو عمر محمد بن يوسف، المصدر السابق، ص12 وما بعدها؛ البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ/892م)، فتوح البلدان، تحقيق عبد الله وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، 1987، ص223.
- 9 الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، بيروت، 1967، ج4، ص253 وما بعدها.

- 10 هشام جعيط، تأسيس الغرب الإسلامي، دار الطليعة، ط2، بيروت، 2008، ص21-22.
- 11 المرجع نفسه، ص21.
- 12 حول الوضع القانوني لإفريقية وبلاد المغرب أنظر تحليل هشام جعيط: المرجع نفسه، ص39-58.
- 13 يتضح ذلك من خلال تتبع تراجم هؤلاء الولاة عند الكندي مثلا وهو يعدّ أهم مصدر حول القائمين على حم مصر في العهود الإسلامية الأولى: الكندي أبو عمر محمد بن يوسف، المصدر السابق، ص26-70.
- 14 الكندي أبو عمر محمد بن يوسف، المصدر السابق، ص39 وما بعدها.
- 15 الكندي أبو عمر محمد بن يوسف، المصدر السابق، ص40؛ ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص38.
- 16 ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص34.
- 17 ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص21 وما بعدها؛ الكندي أبو عمر محمد بن يوسف، المصدر السابق، ص32.
- 18 ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص41؛ هشام جعيط، تأسيس الغرب، المرجع السابق، ص47.
- 19 هشام جعيط، تأسيس الغرب، المرجع السابق، ص48.
- 20 ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص41 وما يليها؛ الرقيق القيرواني أبو إسحاق إبراهيم بن القاسم (ت420هـ؟)، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق عبد الله علي الزيدان وعز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990، ص38؛ الكندي أبو عمر محمد بن يوسف، المصدر السابق، ص49.
- 21 يشير ابن عذاري إلى أنّ موسى تولى "إفريقية والمغرب كلّها" ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص41. أمّا مؤلف أخبار مجموعة فهو يقدم إشارة مبهمة إلى تولى موسى "على إفريقية وما خلفها" مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بينهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط2، 1410هـ/1989م، ج1، ص14. على أن هذه الإشارة تنطوي ضمنا على اعتبار الأندلس جزءا من الفضاء الداخل تحت حكم والي القيروان.
- 22 مجهول، المصدر السابق، ص48؛ ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي، المصدر السابق، ص47؛ ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر القرطبي (ت367هـ/977م)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط2، 1989م، ص37.
- 23 البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر، المصدر السابق، ص366-429.
- 24 تطرح الوضعية القانونية للمناطق الشرقية إشكالا حقيقيا وذلك لأنّ مصادرنا غير دقيقة بهذا الخصوص. فمن جهة، تستعمل مصطلحي والي وعامل بوصفهما مترادفين مع أنّه من المعلوم مثلا بأنّ خراسان كانت تشكّل ولاية بالمعنى المؤسّساتي وهو ما يعني أنّه كان على رأسها وال مسنود بعمال في الجهات. ومن جهة أخرى، لا تتضح لنا آلية تعيين الولاة، فإذا ما كان والي العراق معنيا أكثر من غيره بهذه العملية فإننا نجد أنّ الخليفة تدخل مرار لتسمية شخصيات بعينها في هذه الأصقاع. على أنّ التعيينات المقررة من طرف الخلافة كانت تتم غالبا في فترات عصيبة وهي تمثل محاولة لإعادة شيء من التوازن الاجتماعي في صفوف المجموعات العربية وبين العرب والفرس.
- 25 الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، المصدر السابق، ج4، ص317؛ هشام جعيط، الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة بيروت، ط4، بيروت، 2000، ص57-58.
- 26 الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، المصدر السابق، ج4، ص94.
- 27 المصدر نفسه، ج4، ص160-163.
- 28 أنظر بهذا الخصوص: محمد الجوّادي، الأشراف من ظهور الإسلام إلى نهاية القرن الأول للهجرة، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015، ص390-399.

29 هو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث من نسل الأشعث بن قيس أبرز أشرف قبيلة كندة اليمانية في صدر الإسلام. تزعم عبد الرحمن ثورة أشرف العراق على والي الأموي الحجاج بن يوسف وهي تعتبر أهم الثورات التي قامت على خلافة دمشق أثناء العصر الأموي. حول أطوار هذه الثورة أنظر: الطبري، المصدر السابق، ج6، ص334-350 وص357-386 وص389-393؛ البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/892م)، **جمل من أنساب الأشراف**، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.

ج7، ص303-373

30 بحشل الواسطي، **تاريخ واسط**، تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1406هـ، ص38-39؛ الطبري، **التاريخ**، ج6، ص383-384؛ اليعقوبي، أبو العباس أحمد بن اسحاق بن واضح (ت284هـ/897م) **كتاب البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ، ج2، ص333، البلاذري، **فتوح**، المصدر السابق، ص524.

El2: « Wasit », TXI, Leiden-Brill,2005 (p180-184).

31 حول هذه الدواوين في المركز والولايات أنظر: بئينة بن حسين، **الدولة الأموية ومقوماتها الإيديولوجية**، منشورات كلية الآداب بسوسة، تونس، 2008، ص13-49.

El2, « Diwan », TII, Leiden, -Brill,1991. (pp333-341).

32 Robert Mantran, **L'expansion musulmane VIIème -XIème siècle**, Paris,2007,138.

33 **Ragheb (Y)**. « La transmission des nouvelles en terre d'Islam. Les modes de transmission ». In : **La Circulation des nouvelles au Moyen Âge, XXIVe Congrès de la S.H.M.E.S, (Avignon, juin 1993)** Rome : École Française de Rome, 1994. (pp. 37-48),p38.

34 هشام جعيط، **تأسيس الغرب**، المرجع السابق، ص101.

35 المقرئزي، نقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ/1442م)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ، ج3، ص394.

36 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

37 الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، المصدر السابق، ج6، ص179-186؛ الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ/942م)، **كتاب الوزراء والكتاب**، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط1، القاهرة، 1938، ص25-26؛ الماوردي أبو الحسن علي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق عبد الرحمن حياوي، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت، ص92؛ ابن عبد ربّه الأندلسي أبو عمر أحمد بن محمد (ت328هـ/940م)، **العقد الفريد**، تحقيق محمد التونجي، دار صادر، بيروت، 2001، ج5، ص9.

38 الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، المصدر السابق، ج5، ص223.

39 كان للهياكل الإدارية دور كبير في تعزيز شخصية كل ولاية ودعم خصوصيتها. وما كان يميز إفريقية فضلا عن قوة المواريث الرومانية-البيزنطية هو تشكل فضاء منتظم منذ زمن متمايز إلى حد بعيد عن محيطة القبلي وهو ما منحها نزوعا مبكرا إلى الاستقلالية.